

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ٢٢٦٧ (٢٠١٦) وهو ثاني تقرير أقدمه عن التقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في البلد. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التطورات ذات الصلة منذ تقريره السابق المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/2005/619) ويتضمن توصيات بشأن مواصلة نظام الجزاءات، عملاً بقرار المجلس ٢٢٦٧ (٢٠١٦) وتمشيا مع الفقرة ١٢ من قرار المجلس ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

٢ - وتنفيذا لطلب مجلس الأمن الوارد أعلاه، أجرت إدارة الشؤون السياسية تقييماً، تولى تسييره مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وأجريت مناقشات مع ممثلي الأحزاب السياسية في المجلس الشعبي الوطني، بما في ذلك رئيس الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو وكابو فيردي، والأمين العام لحزب التجديد الاجتماعي، ورئيس الاتحاد من أجل التغيير، ومع ممثلي البعثة الدائمة لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة، ومع ممثلي أنغولا والبرازيل (رئيس لجنة بناء السلام ورئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام). كما أجريت مناقشات مع ممثلي الصين، وفرنسا، ونيجيريا، والبرتغال، والاتحاد الروسي، والسنغال، وإسبانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وتيمور - ليشتي، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومنظمات المجتمع المدني (منظمة المناضلين السابقين من أجل الحرية والمنير السياسي للمرأة).



ثانياً - الاستنتاجات الرئيسية

٣ - زال معظم التقدم المؤقت على كبره الذي أحرز في غينيا - بيساو بعد انتخابات عام ٢٠١٤ من خلال تشكيل حكومة شرعية احتوائية ديمقراطية. وبسبب تغيير الحكومة ثلاث مرات وطول فترة الشلل السياسي، ازداد ضعف مؤسسات الدولة خلال الاثني عشر شهراً الماضية. وعُلق تنفيذ إصلاحات رئيسية ذات أولوية في قطاعات الدفاع والأمن والقضاء وتأثر تقديم الخدمات الأساسية بشكل سلبي. وتراجعت ثقة الجهات المانحة والمستثمرين بسبب انعدام التيقن من المناخ السياسي.

٤ - ولا تزال التوصيات المتعلقة بمواصلة جزاءات الأمم المتحدة الواردة في تقريرتي السابق (S/2015/619) سارية ووثيقة الصلة بالحالة السياسية المتدهورة في غينيا - بيساو. وتشمل هذه التوصيات: الإبقاء على نظام الجزاءات الحالي كي يعلم السكان كافة أن التدابير تنطبق على جميع المعطلين، أياً كان انتماءهم السياسي أو المؤسسي وأن المجلس ما زال على استعداد لتعديل التدابير وقائمة المستهدفين بالجزاءات حسب الاقتضاء؛ وإنشاء فريق من الخبراء لدعم عمل لجنة الجزاءات؛ ووضع معايير واضحة لرفع الجزاءات؛ واستعراض الحالة فيما يتعلق بالأحد عشر فرداً المستهدفين بالجزاءات لتحديد ما إذا كانت معايير الإدراج في القائمة لا تزال تنطبق عليهم.

٥ - وهناك توافق واسع في الآراء على أن الجزاءات مثلت عامل ردع للضلوع المباشر لقوات الأمن والدفاع في الحالة السياسية المتدهورة التي يواجهها البلد منذ آب/أغسطس ٢٠١٥. كما تعزز الاستقرار في الجيش من خلال برامج بناء القدرات والتوعية بدعم من رئيس أركان القوات المسلحة. ومع ذلك، فإن خطر تدخل الجيش قد يزداد إذا استمرت الأزمة السياسية؛ ولم تنفذ إصلاحات القطاعات ذات الصلة؛ وعلى وجه الخصوص، إذا حال وضع الميزانية المحفوف بالمخاطر دون دفع مرتبات الجنود.

ثالثاً - الجزاءات المفروضة في غينيا - بيساو

٦ - لم تطرأ أي تغييرات على نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) منذ صدور تقريرتي الأخير (S/2015/619). وما زال حظر السفر قائماً وتتضمن قائمة لجنة جزاءات القرار ٢٠٤٨ أسماء ١١ فرداً، كلهم أعضاء في "القيادة العسكرية" المسؤولة عن الانقلاب الذي حدث في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد أدرج مجلس الأمن في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ خمسة منهم في قائمة الجزاءات (إبراهيم كامارا، وأنطونيو إنجاي، وإستيفان نا مينا، ودابا ناوالنا، ومامادو توري) وأدرجت لجنة القرار

٢٠٤٨ (٢٠١٢) لاحقا الستة الباقين في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢ (سأها كلوسيه، وكرانها دانفا، وإدريسا دجالو، وتشيبا نا بيدون، وتشام نا مان، وجوليو نھاتي).

٧ - وخلال الاثني عشر شهرا الماضية، ظل الأفراد الأحد عشر الخاضعون للجزاءات جزءا من القوات المسلحة لغينيا - بيساو وواصلوا، باستثناء ثلاثة منهم، القيام بنفس المهام. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عين مجلس الوزراء العميد دابا ناوالنا، المتحدث السابق باسم رئيس أركان القوات المسلحة، رئيسا للمحكمة العسكرية العليا، والعميد تشيبا نا بيدون، رئيسا للمحكمة العسكرية للمنطقة الوسطى. ونقلت التقارير أن العميد البحري، سأها كلوسيه، رئيس أركان القوات البحرية، توفي في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وجدير بالذكر أن اسمه ما زال مدرجا في قائمة جزاءات اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

٨ - ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٥، تفيد التقارير بأن أربعة من المدرجين في القائمة قد سافروا إلى خارج غينيا - بيساو. ومع أن هؤلاء قد زعموا أن سفرهم إلى الخارج كان لأغراض طبية، فإن انتهاكات حظر السفر لا تزال تلقي بظلال من الشك على كفاءة تنفيذ الجزاءات في المنطقة. وقد كشف التقييم أيضا أنه لا يزال هناك بعض سوء الفهم فيما يتعلق بنطاق القيود المفروضة بموجب حظر السفر. ومن المهم الإشارة إلى أنه يجوز للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) الموافقة على السفر الذي تبرره دواع إنسانية على أساس كل حالة على حدة^(١). ومنذ تقرير الأخير، لم تتلق اللجنة أي طلب استثناء في هذا الصدد. وللحفاظ على مصداقية نظام الجزاءات في غينيا - بيساو، من الأهمية بمكان أن تتابع اللجنة هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات المدعى ارتكابها مستقبلا ضد تدابير الجزاءات.

٩ - ومع ذلك، وكما ذكر في تقرير السابق، فإن آثار الجزاءات في غينيا - بيساو قد تجاوزت قيود حظر السفر المفروضة بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢). ومع أن من الصعب عزل إسهام جزاءات الأمم المتحدة مقارنة بالعوامل الأخرى، فقد اتفق كل الذين تواصل معهم فريق التقييم على أن الجزاءات شكلت عامل ردع للضلوع المباشر لقوات الأمن والدفاع في الأزمة السياسية التي يواجهها البلد منذ آب/أغسطس ٢٠١٥. وقد كان هذا هو السياق الذي نوه فيه التقييم بالدعوات إلى التطبيق المحتمل للجزاءات على أي أفراد يكونون مسؤولين عن المساهمة عن طريق التحريض في زعزعة الاستقرار السياسي داخل البلد.

(١) عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

رابعاً - التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا - بيساو

١٠ - منذ صدور تقرير الأخر، تشهد غينيا - بيساو أزمة سياسية مستمرة أضرت كثيرا بأداء مؤسسات الدولة وقوضت التقدم في تنفيذ الإصلاحات الوطنية، فضلا عن الآفاق الاجتماعية - الاقتصادية للبلد. ويعيش البلد فترة شلل سياسي، ولدت شعورا عميقا بالإحباط وخيبة الأمل لدى كل من شعب غينيا - بيساو والجهات الدولية المعنية.

١١ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، أقال الرئيس جوسيه ماريو فاس رئيس الوزراء دومينغوس سيمويز بيريرا وحكومته. وعقب إقالة السيد بيريرا، عين الرئيس فاس، باسيرو دجا، نائب الرئيس الثالث للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو وكابو فيردي (الحزب الأفريقي). غير أن محكمة العدل العليا قضت في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بعدم دستورية المرسوم الرئاسي بتعيين السيد دجا. وعقب قرار المحكمة، بدأ الرئيس فاس مشاورات مع الأحزاب السياسية الخمسة الممثلة في المجلس الشعبي الوطني بشأن تعيين رئيس جديد للوزراء. وفي نهاية المشاورات، قبل الرئيس المرشح الذي اقترحه الحزب الأفريقي، وهو كارلوس كوريا، نائب الرئيس الأول لذلك لحزب، الذي تم تعيينه وأدى بمين تولي منصبه في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٢ - بيد أن البيئة السياسية في غينيا - بيساو لا تزال متوترة وتشوبها حالات شقاق تزداد حدة بين الجهات السياسية والمؤسسية الرئيسية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أخفق المجلس الشعبي الوطني في اعتماد برنامج الحكومة بعد أن امتنع ١٥ عضوا من الحزب الأفريقي و ٤١ عضوا من حزب التجديد الاجتماعي في المجلس عن التصويت. وقام مجلس الاختصاصات الوطني التابع للحزب الأفريقي لاحقا بطرد أعضائه الـ ١٥ هؤلاء وتعيين أعضاء جدد بدلا منهم. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ألغت اللجنة الدائمة للمجلس ولايتهم البرلمانية. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وبينما كان الرئيس فاس يجري مشاورات مع الأطراف السياسية المعنية، وافق المجلس على برنامج عمل الحكومة في جلسة لم يحضرها حزب التجديد الاجتماعي. وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قضت المحكمة العليا بعدم دستورية قرارات اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني والمجلس الوطني للحزب الأفريقي، وأمرت بعودة أعضاء المجلس الـ ١٥ المطرودين التابعين للحزب الأفريقي إلى المجلس. ونتيجة لذلك، لم يُعتمد برنامج الحكومة.

١٣ - وأدت التوترات السياسية المستمرة في نهاية المطاف إلى قيام الرئيس فاس بإعفاء رئيس الوزراء كارلوس كوريا من منصبه في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٦، ولم تكد تمضي ثمانية أشهر

على تعيينه. وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، عين الرئيس فاس مرة أخرى السيد باسيرو دجا رئيساً للوزراء. وتعبيراً عن عدم الرضا عن قرار الحكومة، ظل أعضاء الحكومة المقالة يشغلون القصر الحكومي لمدة ١٤ يوماً فيما تقدم الحزب الأفريقي بالتماس إلى المحكمة العليا يشكك فيه في دستورية إعادة تعيين السيد دجا. وكادت حالة الجمود التي طال أمدها بشأن الحكومة الجديدة، وهي الرابعة منذ الانتخابات التشريعية التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٤، تتحول إلى مواجهة، إذ عززت قوات الأمن وجودها عند القصر الحكومي. وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وفي أعقاب مفاوضات مكثفة ضمت قيادات من المجتمع المدني وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، أحلى أعضاء الحكومة المقالة البابون القصر الحكومي بسلام.

١٤ - وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، قضت المحكمة العليا - بتصويت ٧ مقابل ٣ - بدستورية تعيين السيد دجا. ومع ذلك، وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن المجلس الوطني قد وافق على برنامج الحكومة وكانت الانقسامات الحادة مستحكمة داخل الحزب الأفريقي.

١٥ - وقد امتنعت قوات الأمن والدفاع حتى تاريخه عن التورط في الأزمة السياسية، وإن كانت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى غينيا - بيساو قد أدت دوراً هاماً برصدها حالة الأمن في البلد عن كثب وردع تدخل قوات الأمن. وفي الدورة العادية التاسعة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تم تمديد ولاية تلك البعثة لمدة ١٢ شهراً أخرى في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد رحب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بهذا التمديد في جلسته ٦٠٤ المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، عقب البعثة التي أوفدها إلى البلد في الفترة من ١٦ إلى ٢١ آذار/مارس ورحب به أعضاء مجلس الأمن في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد اعتُبرت أيضاً المؤتمرات بين الكيانات المدنية والعسكرية والتشجيع على الوحدة والاستقرار داخل القوات المسلحة من خلال برامج بناء القدرات والتوعية بدعم من رئيس أركان القوات المسلحة جهوداً إيجابية كان لها إسهامها في سلمية تعامل قوات الأمن مع التطورات السياسية^(٢). ويلزم أن يعزز المجتمع الدولي الدعم المقدم للإصلاحات الحيوية في قطاع الدفاع وللجهود الرامية إلى المحافظة على المكاسب التي تحققت حتى الآن.

١٦ - ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي، تعرقل العديد من التطورات الإيجابية التي تحققت في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠١٤. وتعطلت الجهود المبذولة لتنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان والتي قُطع فيها

(٢) مقابلة مع رئيس رابطة المناضلين السابقين من أجل الحرية.

شوط إلى الأمام في المؤتمر الوطني المعني بالإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان. وأثرت الأزمة وما ترتب عليها من إجراءات نقابية تأثرا سلبيا على إدارة قطاعي التعليم والصحة، وألحق ذلك آثارا جائرة بالأطفال والنساء. وأعرب ممثلو المجموعات النسائية عن خيبة أملهم العميقة وقلقهم الشديد إزاء الآثار السلبية التي تلحقها الأزمة الراهنة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي القرارات التي تؤثر عليها. وأشاروا إلى أنهم قد اقترحوا تشريعات فارقة في المجلس الوطني تدعو إلى أن تكون نسبة تمثيل المرأة في هيئات العمل السياسي ٤٠ في المائة، ولكنها لم تعتمد بسبب حالة الشلل داخل المجلس الوطني.

١٧ - وعلى الرغم من عدم اليقين المستمر إزاء حالة الحكم، فمن المتوقع أن يستمر النمو والانتعاش الاقتصاديان في عام ٢٠١٦. إلا أن هشاشة الوضع السياسي جعلت الجهات المانحة تحجم عن الوفاء بالتعهدات التي قطعتها في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء الدوليين الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٥. يضاف إلى ذلك أن مؤسسات رئيسية كالبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي قد علقوا الدعم المالي لغينيا - بيساو فيما توقف صندوق النقد الدولي عن "دعم ميزان المدفوعات". وتعتمد نسبة ٨٠ في المائة من ميزانية غينيا - بيساو على الدعم المالي الخارجي. وبالتالي فإن تعليق المساعدة المالية الدولية بمكن أن تكون له آثار مدمرة على قدرة الحكومة على القيام بأنشطتها الاجتماعية وعلى دفع مرتبات الموظفين العموميين.

١٨ - ويخشى من أن تستغل جماعات مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حالة عدم الاستقرار في غينيا - بيساو لاكتساب موطئ قدم يمكنها من المضي قدما بما تسلكه من تطرف مصحوب بالعنف. ففي آذار/مارس ٢٠١٦، تمت متابعة أربعة أفراد في غينيا - بيساو يشتبه في تعاونهم مع جماعة مرتبطة بتنظيم القاعدة وألقت السلطات القبض عليهم أثناء عبورهم الحدود. ويخشى في المنطقة من أن يصبح البلد مستهدفا باختراقات إرهابية، نظرا لأن قدرة الحكومة في البيئة الحالية على التصدي لهذا التهديد أو للتهديدات المحتملة للجريمة المنظمة الدولية والاتجار بالمخدرات لا تزال محدودة.

١٩ - ويستخدم ممثلي الخاص في غينيا - بيساو مساعيه الحميدة، بالتشاور الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، لإقناع الأطراف صاحبة المصلحة في البلد بالتعجيل بإيجاد حل للخروج من الطريق المسدود الحالي عن طريق الحوار ووفقا للدستور. وقد طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٥٨٦ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، إلى رئيس المفوضية أن يقترح فريقا تيسيريا رفيع المستوى لتشجيع الأطراف صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو على دعم إقامة حوار بين الأطراف السياسية الرئيسية صاحبة المصلحة

وتهيئة الظروف لإنجاحه. وفي الدورة العادية التاسعة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قررت الجماعة إرسال وفد رفيع المستوى مؤلف من رؤساء سيراليون والسنغال وغينيا إلى غينيا - بيساو للإسهام في البحث عن حل للخروج من حالة الجمود السياسي. كما يقوم الرئيس السابق أولوسيجون أوباسانجو، بصفته المبعوث الخاص المعني بغينيا - بيساو للرئيس محمدو بخاري، رئيس نيجيريا، بجهود وساطة دؤوبة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبالتشاور مع ممثلي الخاص لغينيا - بيساو.

٢٠ - وكما ورد في تقريره السابق (S/2015/619)، لم تعالج بعد الأسباب الجذرية لحالة عدم الاستقرار في غينيا - بيساو وثمة خطر يتمثل في احتمال أن يؤدي الشلل السياسي الحالي إلى زوال التقدم الذي تم إحرازه بعد النجاح في إجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠١٤. ويلزم أن تعالج الأطراف صاحبة المصلحة المسائل المتصلة بالأزمة الراهنة من خلال الحوار البناء والتفاهم، مع إيلاء عناية خاصة لإنهاء الأزمات الدستورية الراهنة واحترام سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة والبحث عن حلول قابلة للتنفيذ.

خامسا - توصيات بشأن مواصلة جزاءات الأمم المتحدة

٢١ - أبرزت حالة الشلل السياسي التي طال أمدها داخل غينيا - بيساو على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية هشاشة مؤسسات الدولة، ولكن دون خروج عن إطار النظام الدستوري الذي أعيد العمل به حديثا. وقد أدى الغموض في تفسير الفصل بين السلطات إلى تغييرات كثيرة في الحكومة خلال هذه الفترة. ونجم عن ذلك تقويض التعاون السياسي فيما بين الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني، وتعرثر خطة إصلاح البلد، ومن ثم تفاقم فتور همة المناهجين. وليست الإصلاحات، وخاصة ما يتصل منها بقطاعات العدالة والأمن والدفاع، حيوية للاستقرار المستمر لغينيا - بيساو فحسب، ولكنها تشكل شروطا مسبقة لتحدد الاهتمام والمساعدة المالية من جانب الشركاء الدوليين.

٢٢ - ولا تزال التوصيات المتعلقة بمواصلة جزاءات الأمم المتحدة الواردة في تقريره السابق (S/2015/619) سارية ووثيقة الصلة بالحالة السياسية المتدهورة في غينيا - بيساو. وربما يود مجلس الأمن الإبقاء على المعايير الحالية للإدراج في القائمة وتوجيه رسالة واضحة إلى جميع مواطني غينيا - بيساو مفادها أن نظام الجزاءات ينطبق على جميع المعطلين، أيا كان انتماءهم السياسي أو المؤسسي، وأن المجلس مستعد للنظر في زيادة تعزيز تدابير الجزاءات وإدراج أفراد آخرين، حسب وعند الاقتضاء. ويمكن أن ينظر المجلس أيضا في إنشاء فريق

خبراء لتعميق القاعدة المعرفية من أجل تحديد المستهدفين بالجزاءات على نحو أدق وزيادة فعالية الجزاءات. ويمكن أن يعمل هذا الفريق أيضا على زيادة الوعي بنظام الجزاءات داخل البلد. كما أن وجوده سيشكل عامل ردع بتوجيهه رسالة إلى الأطراف السياسية المعطلة المحتملة مفادها أن المجلس يراقب التطورات في غينيا - بيساو عن كثب. وإذا قرر المجلس إنشاء فريق من هذا القبيل، يمكن أن تناط بالفريق ولاية تحديد الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير الإدراج في التدابير المحددة للمستهدفين.

٢٣ - وما نقلته التقارير من وفاة أحد الأفراد في عام ٢٠١٦ ممن لا يزالون مدرجين في قائمة الخاضعين للجزاءات وتعيين فرد آخر من هؤلاء في منصب قضائي مهم يبرزان أهمية أن يستعرض مجلس الأمن ولجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) التابعة له قائمة الجزاءات من أجل الحفاظ على مصداقية النظام. ويمكن أن يساعد إنشاء فريق الخبراء، على النحو المقترح أعلاه، في تلك العملية. ويمكن توقيت هذا الاستعراض بحيث يتزامن مع النظر في نقاط مرجعية رئيسية قد يمكن بلوغها من إدخال تعديل إضافي على تدابير الجزاءات أو توسيعها أو رفعها. ومن شأن وضع تلك النقاط المرجعية أن يبعث برسالة هامة إلى الأفراد المدرجين في القائمة مفادها أن هناك طريقا إلى شطبهم منها.

٢٤ - وقد ظل مجلس الأمن، طيلة هذه الفترة من انعدام الاستقرار السياسي داخل غينيا - بيساو، يضع الحالة في ذلك البلد قيد نظره الفعلي ويتفاعل باستمرار مع التطورات السياسية الرئيسية فيها ويعرب عن القلق إزاء التوترات السياسية ويدعو إلى الاحترام المستمر لسيادة القانون وتعزيز الحوار الشامل للجميع من أجل التوصل إلى حل للخروج من حالة الجمود السياسي^(٣). والتواصل المباشر للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) مع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية ومع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة سيعني في نظر السكان أن المجلس يولي اهتماما أكبر للحالة في البلد. وقد أوفد مجلس الأمن بعثة إلى غينيا - بيساو في ٧ آذار/مارس ٢٠١٦، هي الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن، كي تقيّم الحالة على الأرض وتبعث برسائل هامة إلى الأطراف صاحبة المصلحة في البلد. وبالمثل، ربما تود اللجنة النظر في أن يقوم رئيسها بزيارة إلى غينيا - بيساو والمنطقة لزيادة الوعي بالجزاءات وتعزيز فعاليتها.

(٣) انظر البيانات الصحفية الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الحالة في غينيا - بيساو (SC/12005)، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ و (SC/12007)، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٥؛ و (SC/12054)، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ و (SC/12405)، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٢٥ - والتدابير الموجهة ضد أفراد محددين في غينيا - بيساو لها هدف مباشر هو حماية بناء السلام والعملية السياسية من المعطلين الفعليين والمحتملين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساعد الأمم المتحدة في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للوساطة من أجل حل الأزمة وأن توفر ما يسهم في زيادة فعالية الوسطاء.
